أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في ضوء المعيار المحاسبي المصري (٤١) القطاعات التشغيلية

أ.د . محمود عبد الفتاح ابراهيم رزق* **أ.د. عصام عبدالمنعم اسماعيل****

أ.م. د . مروة حسن حسان * **إيمان السيد إبراهيم عميش*****

*__أ.د. محمود عبدالفتاح إبراهيم رزق:__ أستاذ المحاسبة الإدارية و التكاليف ،كلية التجارة،جامعة المنصورة ،
Email: www.mrizk60@mans.edu.eg

**__أ.د. عصام عبدالمنعم إسماعيل :__ أستاذ المحاسبة المالية ، وكيل كلية الإدارة ، جامعة الدلتا ،
Email: www.d.esamabdelmonhem@gmail.com

***__أ.م.د مروة حسن حسان :__أستاذ مساعد المحاسبة المالية، رئيس قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة،
Email: www.marwahassan2002@hotmail.com

****__إيمان السيد ابراهيم عميش:__ باحثة ماجستير بكلية التجارة جامعة المنصورة ، تخصص المحاسبة المالية ،
Email: www.Emanelsayed20@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث لمعرفة درجة امتثال المنشآت المصرية للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ بعنوان القطاعات التشغيلية من خلال عينة مكونة من ١٠٠ منشأة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ و هى من كلها تندرج فى المؤشر EGX 100، وذلك من خلال مقارنة درجة امتثال ذات المنشآت بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣ بعنوان التقارير القطاعية. ومن خلال التحليل الإحصائي توصل البحث إلى تطبيق المعيار المحاسبي المصري ٤١ يؤدى لزيادة الإفصاح عن المعلومات القطاعية ، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهد من جانب الجهات المهنية و التنظيمية لضبط تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١" القطاعات التشغيلية" ،و ذلك لتطبيقه بالشكل الذى يحقق منفعة أصحاب المصالح بشكل أفضل ، وعدم إفصاح المنشآت عن المعلومات بشكل انتقائي لتحقيق منافعها الذاتية فقط.

Abstract

The research aims to recognize the enterprises' degree of compliance according to the Egyptian accounting standard no.41 EAS 41 "Operating segments" by using a sample consists of 100 enterprises listed in the Egyptian stock market in the index EGX 100 from the year 2014 till 2017, by comparing the degree of compliance when these enterprises use the Egyptian accounting standard no.33 EAS 33"Segment reporting". The statistical analysis concluded that applying EAS 41 increase the degree of segment disclosure, but the regulated organizations must exert more efforts to modify the application of EAS 41 to achieve benefits for stakeholders in a better way, and the entities don't disclose only about the beneficial informations to it.

١ . مقدمة: يستمد مستخدمو القوائم المالية المعلومات من التقارير المالية و ذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، حيث ازدادت المنافسة بين المنشآت في الآونة الأخيرة لظهور فكرة تعدد القطاعات التشغيلية، فكان حتماً على معدى القوائم المالية التوسع في الإفصاح المحاسبي، و كان الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية أحد أهم أشكال ذلك التوسع لتقوم القوائم المالية بالدور المنوط بها بشكل أفضل، لذا عملت الجهات المهنية من أجل تطوير شكل الإفصاح القطاعي حتى توصلت لشكله الحالي والمتمثل في المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ ليواكب المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ IFRS8 ، والذى يجمعهما نفس العنوان "القطاعات التشغيلية" ، و قد اختلف هذا الشكل من المعايير في المتطلبات و المدخل المتبع في الإفصاح، مما أدى لاختلاف سلوك المنشآت عند الإفصاح من خلاله ، وهذا ما سيتناوله الباحث في هذا البحث.

٢.مشكلة البحث:يمكن صياغة مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الثلاثة التالية:

١. ما أهم المشاكل المرتبطة الإفصاح القطاعي؟
٢. ما أثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ على الإفصاح القطاعي ؟
٣. ما درجة امتثال المنشآت للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ بالمقارنة بسابقه ٣٣؟

٣. أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع قيد الدراسة خاصة بعد صدور معيار المحاسبة المصري رقم ٤١ "القطاعات التشغيلية"، بالإضافة إلى أنه يساعد المحللين الماليين عند تحليل القوائم المالية ، و يساعد المستثمرين عند تقييم أداء كل قطاع تشغيلي على حدة، بالإضافة إلى مساعدة سماسرة الأوراق المالية على الإلمام بالمعلومات عن القطاعات التشغيلية للترويج لأوراق مالية معينة دون أخرى.

٤. هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤١)"القطاعات التشغيلية" على الإفصاح القطاعي للمنشآت باستخدام عينة مكونة من ١٠٠ شركة مصرية مسجلة بسوق الأوراق المالية تتبع جميعاً مؤشر EGX 100 ابتداءاً من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ و ذلك بقياس درجة الامتثال للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ و مقارنتها بدرجة الامتثال لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٣ "ا لتقارير القطاعية " لنفس منشآت العينة.

٥. حدود البحث : يقتصر هذا البحث على دراسة درجة امتثال الشركات الأكثر تداولاً في سوق الأوراق المالية EGX100 لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ "القطاعات التشغيلية " ،بالمقارنه بسابقه رقم ٣٣ "التقارير القطاعية" ،و ذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

٦. الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ IFRS 8 بعنوان القطاعات التشغيلية و المعايير المنبثقة منه، و أثره على تحسين المحتوى المعلوماتي للقطاعات التشغيلية، و توصلت تلك الدراسات للنتائج التالية:

- توصلت دراسة (على ، ٢٠١٨) إلى وجود تأثير معنوي لخصائص الشركات المالية، وخصائص مجلس الإدارة، و جودة عمل لجان المراجعة، و نوع الصناعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية للمنشآت مع عدم وجود تأثير معنوي في حجم و طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، و أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها، و مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية، و خلصت دراسة (عبدالرحيم، ٢٠١٨) لوجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية و كلاً من جودة المراجعة و حجم الشركة، بينما لا يوجد علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية و كلاً من قيمة الشركة و ربحية الشركة.
- انتهت دراسة (Kobbi-fakhfakh et al., 2018) إلى وجود تباين كبير في جودة الإفصاح القطاعي بين شركات الاتحاد الأوروبى، فالشركات الكبرى التي يتم مراجعتها من خلال الشركات الأربع الكبار Big 4 تتمتع بإفصاح قطاعي أكثر جودة من غيرها، و لكن تتناسب رافعة الديون بشكل عكسى مع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية، بينما لا يوجد علاقة بين الربحية و جودة الإفصاح ، بينما خلصت دراسة (Aboud et al., 2019) لوجود نتائج مختلطة عن تأثير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٨ IFRS 8، حيث تقل كمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية، و خاصة المعلومات عن القطاعات الجغرافية، و لكن تزداد ملائمتها في نفس الوقت، حيث يستدعى هذا المعيار معلومات عن المبيعات لكل دولة على حدة.
- اختلفت دراستى (Lenormand and Touchais, 2014 ; Farias and Rodrigues, 2014)حيث ترى الأولى زيادة المعلومات المفصح عنها باستخدام IFRS8 كما ترى أنها

ترضى احتياجات جميع المستثمرين، بينما ترى الثانية قصور المعلومات المفصح عنها باستخدام نفس المعيار، كما فضلت المعيار المحاسبي الدولي ١٤ IAS 14R على المعيار الحالي IFRS8، و في الوقت نفسه اتفقت دراسة (Nichols et al., 2012) مع دراسة (Farias and Rodrigues, 2014) على زيادة المعلومات المفصح عنها باستخدام IFRS8، بينما ترى الأولى عدم اتباع المنشآت المعايير الدولية للتقرير المالي عند تطبيق IFRS 8.

- اتفقت دراستي (Morton,2015 و Mardini, 2015) على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية طبقاً للمعيار IFRS8 يحسن درجة جودة الإفصاح القطاعي ، و يزيد الأهمية النسبية للمعلومات بسبب زيادة امتثال الشركات لمتطلبات ذات المعيار.
- تناولت دراسة (Birt and Shailer, 2011) أثر زيادة التفصيل في المعلومات على ثقة المستخدمين ، و توصلت إلى أن زيادة ثقة المستخدمين باستخدام التقارير القطاعية الدقيقة أكثر من التقارير الإجمالية طبقاً للمعيار المحاسبي الاسترالي ١١٤AASB 114 .
- رجحت دراسة (Kajuter and Nienhaus,2017) تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٨ IFRS 8 عن المعيار المحاسبي الدولي ١٤ المعدل IAS 14R لأنه يقلل عدم تماثل المعلومات ،و يثقل قيمة المعلومة المفصح عنها من وجهة نظر المستثمر و ذلك لخضوعها لمبدأ الإدارة .
- ترى دراسة (الزغبى، ٢٠١٨) أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤١ بعنوان القطاعات التشغيلية يساعد على توفير احتياجات مستخدمي القوائم و التقارير المالية من المعلومات القطاعية، كما يساعد تطبيق ذات المعيار على تحسين جودة القوائم المالية.

و من الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فرض البحث في صيغة فرض العدم وهو :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١، وبين مستوى الافصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣ .

٧. ماهية الإفصاح القطاعي :تعددت تعريفات الإفصاح القطاعي، فعرفه (رزق،٢٠١١: ٢٢) أنه أحد صور الإفصاح المحاسبي التي نتجت عن اتباع مدخل التوسع في الإفصاح المحاسبي و ظهور الشركات الاقتصادية، بينما اتجه(Chen and zhang, 2003: 400) إلى أنه معلومات

مكملة للمعلومات الإجمالية المفصح عنها للشركة ككل ، في حين اتفق (Robert ,2000:50 ، Botosan et al., 2009:3) أن التقارير القطاعية ما هي إلا تقسيم الشركات إلى أجزاء أو قطاعات و عرض المعلومات المالية لكل قطاع و تتنوع طرق هذا التقسيم إما من حيث تعدد قطاعات الأعمال أو من خلال تعدد القطاعات الجغرافية سواء حسب موقع الأصول أو موقع العملاء أو حسب الشخصية القانونية أو نوع العميل، و أضاف (العمرى و آخرون ، ٢٠٠٧ : ٤) لما سبق أن التقارير القطاعية تفصيل المعلومات المالية الإجمالية إلى مبالغ بناءاً على أساس المناطق الجغرافية المختلفة أو على أساس الصناعات المختلفة .

كما اتفق (Venkataraman,2001:7؛ Hollie, 2003:7 ؛ عبد العزيز،٢٠٠٥: ١٤ ؛ Abu-serdaneh & ؛ Nikolai et al., 2009: 263؛ Deppe &Omer, 2009 :48 Zuriekat,2009:90؛ متولى،٢٠٠٩ :٣٤ ؛ Ponuts et al., 2010: 46 ؛ عاشور،٢٠١٣: ٢٩١ ؛ محمد، ٢٠١٥: ٥٤ ؛ Cho, 2015: 675) أن ذلك النوع من الإفصاح يعطى معلومات عن هوامش التشغيل بالمنشأة و معدلات النمو و العائد على الأصول و المخاطر لكل قطاع تشغيلي بالمنشأة لتقييم المنشآت عديدة القطاعات من حيث وضع المنشأة ، و مدى قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية ، و القيمة السوقية لها ، و تقليل درجة عدم التأكد بغرض فهم الأداء الماضي و توقع الأداء المستقبلي. ويري (Obradovic and Karapav,2016: 173) أن للمعلومات القطاعية قيمة مضافة للمركز المالي و الأداء المالي والتدفقات النقدية في المنشأة ككل.

ومما سبق توصل الباحث إلى أن الإفصاح القطاعي هو تقسيم المنشأة إلى قطاعات تشغيلية مما يجعل مستخدمي المعلومات المحاسبية أكثر إحاطة بمعلومات مفصلة إما عن قطاعات الأعمال ، أو القطاعات الجغرافية ، أو العملاء الرئيسيين ؛ و يعد هذا النوع مكمل للمعلومات الإجمالية الخاصة بالإفصاح المحاسبي بشكل عام ، حيث يدفع المنشأة لتحسين انتاجيتها لتتفوق على المنافسين كما يساعد المستثمر في تقييم أداء المنشأة بناءاً على المعلومات السابقة و توقع الأداء المستقبلي لها لاتخاذ قرار استثماري رشيد.

٨. المشاكل المرتبطة بالإفصاح القطاعي: يواجه الإفصاح القطاعي عدد من المشكلات والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين (عبدالحميد ، ١٩٩١ : ١٩ ؛ محمد، ٢٠١٥ :٦٠ ؛ الزغبى ، ٢٠١٨ : ٣٢):

أولاً: مشاكل متعلقة بعمليات القياس المحاسبي بقصد إنتاج البيانات التي يتم عرضها و تتمثل ومن أهمها :

أ. *مشكلة تحديد أسعار التحويلات بين القطاعات: تحظى مشكلة تحديد أسعار التحويلات بين القطاعات بأهمية خاصة، لأن سعر التحويل يلعب دوراً هاماً في التأثير على الأرباح المحققة على مستوى كل قطاع، و ترجع المشكلة بصفة أساسية إلى أن الإفصاح القطاعي يتطلب شرطين قد يكونا متعارضين لعدم مركزية القرار في مختلف القطاعات لاختلاف المصالح، و تحقيق أكبر كم من أهداف المنشأة، ففي حالة توافر سوق خارجية لهذه المنتجات فلن يكون هناك تعارض بين أهداف المنشأة و أهداف القطاعات كما يقتضى الشرطين السابقين، و لكن المشكلة الحقيقية تظهر في حالة عدم وجود أسواق حرة بالنسبة للمنتجات المحولة، أو أن تكون المنتجات على درجة عالية من التخصص بحيث تكون ملائمة فقط للقطاع المحولة إليه.*

و توجد عدة نماذج لتحديد أسعار التحويل مثل نماذج التكلفة، و نماذج السوق، و يعتبر سعر السوق هو الأساس السائد في الممارسة العملية لعدم تأثره بالحكم الشخصي ؛ مما يؤدى لزيادة الثقة في المعلومات و تقييم أداء كل قطاع على حدة(عبد الحميد،١٩٩١: ١٩؛حماد ، ٢٠٠٧ : ٨٧؛ محمد،٢٠١٥: ٦٠- ٦١ ; Stanco et al., 2002 :205).

ب. *مشكلة تخصيص التكاليف المشتركة: وترجع المشكلة لوجود أكثر من طريقة مختلفة لتوزيع التكاليف على القطاعات منها (طريقة التكاليف على أساس النشاط ، طريقة سلاسل القيمة ، طريقة صافي القيمة البيعية ، طريقة هامش الربح)، حيث يؤدى اختبار أساس معين للتخصيص إلى زيادة أنصبة قطاعات معينة و نقص أنصبة أخرى، و أن توزيعها بشكل غير عادل يؤدى لتضليل نتائج أداء القطاعات، مما يجعلها مضللة ، وبالتالي لابد من وجود نظام عادل لتبويب و تحميل التكاليف المشتركة على القطاعات المختلفة، و كذلك الثبات عند استخدام تلك الأسس من سنة لأخرى حتى يمكن المقارنة بين نتائج القطاعات و إذا ما قامت المنشأة بتغيير أسس توزيع تلك التكاليف ففرضاً عليها أن تفصح عن ذلك (العوام، ١٩٩٧: ٤٢٤؛ محمد:٢٠١٥: ٦١)، كما يرى (متولى، ٢٠٠٩: ١٩٥) أن البيئة الحديثة تربط تحديد القطاعات بالهيكل التنظيمي الداخلي للمنشأة، و هذا يمكن من استخدام التكنولوجيا الآلية و المعلوماتية ليتفوق العائد من إعداد التقارير على التكلفة.*

و يتفق الباحث مع ضرورة اتباع نفس الأسس المستخدمة داخلياً و خارجياً عند إعداد القوائم المالية لخفض التكاليف بصفة عامة و ضرورة الإفصاح عند تغيير سياسة الإفصاح عن التكاليف المشتركة لعدم تضليل مستخدمي القوائم المالية.

ثانياً :مشاكل تتعلق بعملية التوصيل المحاسبي بقصد تحديد البيانات التي ستعرض بالتقارير القطاعية و كيفية عرضها و مدى قابليتها للمراجعة و تتمثل في :- *أ. مشكلة كيفية عرض المعلومات القطاعية ، ب مشكلة تحديد حجم و نوعية المعلومات القطاعية ، ج. مشكلة مراجعة المعلومات القطاعية*

أ. مشكلة كيفية عرض المعلومات القطاعية (موقع المعلومات القطاعية). وهناك ثلاثة مواقع لعرض المعلومات القطاعية في التقارير السنوية و هى:

١. عرض معلومات القطاع في صلب القوائم المالية مع الاهتمام بكتابة ملاحظات توضيحية ملائمة بالهوامش.
٢. العرض الكامل للمعلومات القطاعية بالهوامش.
٣. عرض المعلومات القطاعية في جداول منفصلة بحيث تكمل القوائم المالية المنشورة (متولى،٢٠٠٩: ١٩٢؛ محمد، ٢٠١٥: ٦٢).

و يتوقف اختيار مكان التقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً للآراء الشخصية و الخبرة لمعدى التقارير القطاعية، و قد اتفق الباحث مع رأى معظم الباحثين باختيار رأى الفريق الثالث.

ب. مشكلة تحديد حجم و نوعية المعلومات القطاعية التي يجب الإفصاح عنها :

تتعارض وجهات النظر بين معدى و مستخدمي التقارير المالية ، فيرغب المستخدمين في الحصول على معلومات كاملة من خلال التقارير المالية ، بينما يرغب المعدين في الإفصاح عن معلومات محددة في التقارير المالية (متولى ، ٢٠٠٩ : ١٩٢).

و من هنا تعددت المعايير و الإصدارات المهنية التي تناولت طبيعة و نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، فقد حدد معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٣١) SFAS No.131 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الفقرات (٢٥- ٣٥) ، كما حددها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٨) IFRS 8 في الفقرات (٢٠-٢٣) ، و أيضاً حددها المعيار المحاسبي رقم (٤١) في الفقرات (٢٠-٢٤).

و يرى الباحث أن تلك المشكلة بجمهورية مصر العربية ستتلاشى عندما تلتزم جميع المنشآت المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية بالإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)

لانبثاقه من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٨) IFRS 8.

ج . مشكلة مراجعة المعلومات القطاعية. تهدف مراجعة المعلومات القطاعية لتحديد ما إذا كانت المعلومات القطاعية قد تم الإفصاح عنها في إطار القوائم المالية للمنشأة ، بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما تهدف لتحديد ما إذا كان هناك تحريف جوهري في المعلومات القطاعية أدى مع ثبات باقي العوامل لتحريف جوهري في القوائم المالية ككل (على ، ٢٠٠٩: ١٤).

ويواجه مراجعة معلومات القطاع عدة مشاكل منها تعدد و تعقد إجراءات المراجعة حيث تشمل مراجعة العمليات الداخلية و التبادلات بين القطاعات إلى جانب العمليات الخارجية ، و زيادة تكلفة عملية المراجعة و بالتالي أتعاب المراجعة الخارجية، و تعد مراجعة التقارير القطاعية في القابلية للتحقق من خلال تجميع أدلة الاثبات الكافية و كذلك تخطيط عملية المراجعة أهم تلك المشاكل (العوام، ١٩٩٧: ٤٢٤؛ متولى: ٢٠٠٩: ١٩٣؛محمد، ٢٠١٥: ٦٢).

٩. موقف المعايير المحاسبية من الإفصاح القطاعي : بدأ الاهتمام بالإفصاح القطاعي من أوائل الستينات ، و تطور هذا الاهتمام في شكل توصيات ثم التزامات و معايير على مر العقود وصولاً للوقت الحالي، و نظرا للاهتمام المتزايد بهذا النوع من المعلومات المحاسبية ؛انعكس هذا أيضا على الجهات العلمية و المهنية المهتمة باستصدار القواعد و المعايير فأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)مسودة منشورة E51 للتقرير المالي عن المعلومات القطاعية عام ١٩٨٠، و في أغسطس ١٩٨١ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار المحاسبي الدولي ١٤ (IAS 14)بعنوان (إعداد التقارير بالمعلومات المالية حسب القطاعات)، ثم تم إعادة صياغة المعيار المحاسبي الدولي ١٤ (IAS 14)عام ١٩٩٤، و في ديسمبر ١٩٩٥ صدرت مسودة معلنة (E51) للتقرير المالي عن المعلومات القطاعية ليصدر المعيار المحاسبي الدولي ١٤ (IAS14) بعنوان (تقديم التقارير حول القطاعات) في أغسطس ١٩٩٧.

و في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ قام الاتفاق في مشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) على إصدار معيار للقطاعات التشغيلية ليصدر المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ (IFRS8) بعنوان القطاعات التشغيلية عام ٢٠٠٩.

و على الصعيد المحلى قامت الجهات المهنية بجمهورية مصر العربية بعدة محاولات لتنظيم شكل الإفصاح القطاعي من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري رقم "٣٣" بعنوان التقارير القطاعية طبقاً للقرار الوزارى (٢٣٤) لسنة ٢٠٠٦ ، و هو ترجمة المعيار الدولي رقم (١٤) المعدل

، حيث يتشابها في تعريف و تحديد القطاع المطلوب التقرير عنه ، و أيضاً في بنود المعلومات القطاعية المطلوب التقرير عنها سواء للقطاعات الأساسية أو القطاعات الثانوية ،و قد تعرض معيار المحاسبة المصري رقم "٣٣" إلى عدة انتقادات أدت لاستجابة الجهات المهنية مرة أخرى بإصدار قرار وزارى ١١٠ رقم لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة، والذى قضت المادة الثالثة منه بالعمل به إعتباراً من أول يناير ٢٠١٦، وتطبيقه على المنشأت التي تبدأ سنتها المالية في أو بعد هذا التاريخ متضمنة المعيار رقم (٤١) بعنوان القطاعات التشغيلية و الذى يعتبر ترجمة لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٨) IFRS 8 ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٣ "التقارير القطاعية"، و معيار المحاسبة المصري رقم ٤١" القطاعات التشغيلية".

١٠. متطلبات الإفصاح القطاعي. أشار الباحث سابقاً لوجود مشكلة رئيسية بعملية الإفصاح القطاعي متمثلة في حجم وطبيعة المعلومات القطاعية اللازم الإفصاح عنها، وترجع جذور هذه المشكلة الى أن المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (١٤) IAS 14R كان محدوداً في عرض المتطلبات اللازم الإفصاح عنها في التقارير القطاعية، حيث أشار إلى أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية عن كل قطاع باستخدام نفس السياسات المحاسبية للقوائم المالية المجمعة، على أن تتضمن إيرادات المبيعات الداخلية والخارجية، نتيجة النشاط، والقيمة الدفترية للأصول، والالتزامات، والإهلاك والإطفاء، وإضافات رأس المال الملموس وغير الملموس للسنة المالية، بينما تقتصر عناصر الإفصاح المطلوبة للقطاعات الثانوية على إيرادات المبيعات الخارجية والأصول والاضافات الرأسمالية الملموسة وغير الملموسة.(Lenormand, et al., 2014: 95)

بينما ساهم المعيار الدولي رقم ٨ IFRS8 في توسيع دائرة الإفصاح أكثر من ذلك لتشمل معلومات إضافية حول مصروفات الفوائد أو إيرادات الفوائد، ومصروفات ضريبة الدخل، فضلاً عن إلزام المنشأة بالافصاح عن التدابير التي تستخدمها إدارة المجموعة لتخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها، ومن ثم تصبح المنشأة غير ملزمة بالإفصاح عن إجمالي الأصول لكل قطاع إلا اذا كانت مستخدمة من قبل إدارة المجموعة، مما يجعل هذا البند يتماشى مع القاعدة العامة، ويتم الحصول على تلك المعلومات من التقارير الداخلية للمنشأة، وهو ما يعني أن المعلومات قد لا تستند بالضرورة إلى معلومات المحاسبة المالية مما قد يقلل من قابليتها للمقارنة.

وبموجب مدخل الإدارة الذي اعتمده المعيار الدولي رقم ٨ IFRS8 تكون المعلومات المفصح عنها للقطاعات التشغيلية في التقارير المالية هي نفسها المفصح عنها لصانع القرار

التشغيلي الرئيسيCODM في المنشأة لأغراض تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها، وعموماً تكون السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية الخارجية للقطاعات هي نفس السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد التقارير الداخلية لأغراض اتخاذ القرارات والتقرير عن مدى ربحية أو خسارة القطاع، كما أن التسويات التي يتم إجراؤها عند إعداد القوائم المالية للشركة وتخصيص الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر، يجب أن تكون هي نفسها المشمولة في قياس أرباح أو خسائر القطاع المستخدمة من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي CODM في الشركة وكذلك بالنسبة للأصول والالتزامات، وهذا ما يختلف عن المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ١٤ IAS 14R حيث أشار الى ضرورة التوافق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة للشركة الواحدة (يوسف، ٢٠١٦، ٣٧٣-٣٧٥).

وبناء على ذلك، يرى الباحث أن المعيار الدولي رقم ٨ IFRS 8 أصبح يعتمد على كيفية تعامل إدارة الشركة ذاتها ورؤيتها للقطاعات، والتقارير الداخلية التي على أساسها تم تخصيص الموارد والمحاسبة عنها، حيث طالب بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بالطريقة التي تتبعها الشركة في تقاريرها الداخلية، وبالتالي تقسيم القطاعات و الإعتراف بها كما تراها الادارة وتتعامل معها من حيث تخصيص الموارد وتقييم الأداء.

١١. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بين مؤيد ومعارض:ظهر انقسام الكتاب والباحثين بين مؤيد ومعارض للإفصاح القطاعي كلٌ من وجهة نظره، وفي هذا الصدد ذهبت العديد من الدراسات (حماد ،٢٠٠٦؛ رياض ، ٢٠١٥؛ الزغبى ، ٢٠١٨؛ عبدالرحيم ، ٢٠١٨؛ Hollie & carol, 2012; Henderson et al., 2015; Alanezi et al., 2016; Kajuter and Nienhaus :2017) إلى أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية له مردود إيجابي على المستخدم الخارجي للقوائم المالية، ويحقق العديد من المميزات متمثلة في:

- تساعد المعلومات القطاعية مستخدمي المعلومات المحاسبية على معرفة معلومات عن الحجم النسبى و أرباح و مساهمات و اتجاهات النمو في مختلف الأنشطة المتنوعة للمنشأة ، و مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها المنشأة لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل ، كما تمدهم بمعلومات خاصة بتأثير المكونات الجوهرية في أنشطة المنشأة على نشاط المنشأة ككل ، و الذى يؤثر على قيمة المنشأة بالإيجاب.
- يزيد قدرة المستثمرين على فهم و تحليل و تقييم أداء المنشأة متنوعة النشاط و كذلك تقييم

قدرتها على توليد تدفقات مستقبلية من خلال المعلومات المفصلة المفصح عنها.

- تمكين المحللين الماليين من وضع تنبؤات مستقبلية أكثر وضوحاً من خلال استخدام المعلومات المختفية وسط المعلومات الإجمالية ، كما يزيد من التنبؤ السليم بالمكاسب و المخاطر و العوائد ، مما يمكن الإدارة من وضع خطط طويلة الأجل لتخفيض المخاطر و زيادة العائد ، فتكون المحصلة قرارات استثمارية رشيدة.
- تحسين الإفصاح للمنشآت من خلال السعى للإفصاح الإضافي سواءً كماً او كيفاً.
- زيادة مقدرة المستخدمين الخارجيين على التنبؤ و تقييم المعلومات المحاسبية مما يزيد دقة التنبؤ بأسعار الأسهم و الحصول على مؤشرات ملائمة لتحليل ربحية المنشآت متعددة القطاعات.
- انخفاض السلوك الانتهازى من خلال زيادة الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية ، مما يعزز الابتكار و التعاون.
- تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية ، و آراء تقييم أفضل لمستقبل المنشآت من خلال تحسين دقة المعلومات ، و تخفيض عدم تماثل المعلومات.
- تخفيض تكلفة رأس المال ، و تضارب المعلومات ، كما يحد من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.
- موائمة التقارير المالية الداخلية و الخارجية من خلال استخدام منهج الإدارة في الإفصاح القطاعي ، حيث يزيد الثقة في المعلومات و ارتفاع درجة الشفافية بين المراجعين الداخليين و الخارجيين.
- صدق التعبير عن نتائج أعمال المنشأة و مركزها المالي ، مما يجعل الإدارة تلقى الضوء على أداء القطاعات الضعيفة و تحاول تحسينها و معرفة أسباب تدهور أدائها ، لذا فإن الإفصاح القطاعي يساعد في ترشيد تخصيص الموارد و تحسين قدرة المستثمرين على تقدير الأرباح المستقبلية ، فهو يساعد الجميع على اتخاذ القرارات الرشيدة.

وعلى صعيد آخر، يرى فريق من الدراسات (عبدالرحيم ، ٢٠١٨؛ الزغبى ،٢٠١٨ Mardini ,2017; Paradal et al., 2015; Arya et al., 2013) أن الافصاح القطاعي سيؤدي الى التأثير سلبياً على كافة المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، ولعل أهم هذه الآثار السلبية هي:

- يوفر مدخل الإدارة وفقاً لمعيار IFRS 8 مساحة أكبر للحكم الشخصى ، حيث يقوم متخذ القرار التشغيلي بتحديد عدد القطاعات التشغيلية المفصح عنها ، و بالتالي قد تتلاعب الإدارة لتحقيق مصالحها الخاصة.
- قد يطلع المنافسين على معلومات حساسة تجارياً مما يؤثر على القدرة التنافسية للمنشأة عند الإفصاح عن معلومات قطاعية تبعاً لمنهج الإدارة المعتمد على التقارير الداخلية المعدة من قبل الإدارة ، مما قد يدفع الإدارة لحجب بعض المعلومات الحيوية تجارياً لتقليل الأضرار التنافسية.
- اختلاف المقاييس المستخدمة في الإفصاح القطاعي نظراً لاختلاف طرق الإفصاح مما يؤدى لتدهور جودة المعلومات في ظل الاعتماد على مدخل الإدارة.
- يتسبب تنوع الهياكل الداخلية للإدارة بين الوحدات في عدم اتساق التحليلات القطاعية ، حيث يتم تجاهل المعلومات الرئيسية إذا لم يتم التقرير عنها بانتظام إلى متخذ القرار التشغيلي للقطاع .
- الاعتماد على مدخل الإدارة وفقاً لمعيار IFRS 8 يجعل المعلومات القطاعية المفصح عنها تتغير سواءاً على مستوى المنشآت أو على مستوى المنشأة عبر الفترات الزمنية المختلفة ، و ذلك للاعتماد على نظام التقرير الداخلى للمنشأة ، و التي تتنوع و تختلف من منشأة لأخرى ؛ و ذلك يؤدى إلى انخفاض منفعة المعلومات القطاعية من خلال انخفاض ملائمتها و كذلك انخفاض قابلية هذه المعلومات للمقارنة و التي تمثل أحد الخصائص المعززة لتحسين منفعة اتخاذ القرارات مثل قرارات الاختيار بين فرص استثمارية مختلفة.
- عدد التسويات بين القطاعات بالاعتماد على التقارير الداخلية عن طريق الإدارة إلى انخفاض القابلية للفهم ، و تقليل امكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها حيث تعتمد القوائم المالية على المعايير المحاسبية.
- تعد عملية مراجعة التقارير القطاعية عملية معقدة حيث تتضمن مراجعة العمليات الداخلية و الصفقات المتبادلة ، و بالتالي زيادة أتعاب المراجعة الخارجية

تأسيساً على العرض السابق، يرى الباحث أهمية تحليل أهم الفروق المحاسبية بين المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ IAS 14 والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ IFRS 8 في إطار التعديلات المستحدثة عليه، وهو ما يمكن توضيحه من خلال جدول(١) التالي:

وجه المقارنة	المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤	المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨
المدخل المتبع في تحديد القطاعات	مدخل المخاطر والعوائد وهو يستند الى مصادر المخارط والعوائد المرتبطة بخطوط المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية.	يستند المعيار إلى نظام محاسبة المسئولية وهو يستند إلى نظام التقارير الداخلية الذي يستخدمه صانع القرار التنفيذي (التشغيلي) الرئيسي بالمجموعة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء الشركات تحقيقاً لمحاسبة المسئولية، حيث أعطى صلاحية أكبر للإدارة في تحديد القطاعات التشغيلية والإفصاح عنها.
مفهوم القطاع	عنصر قابل للتمييز في الشركة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة.	مكون يشارك في أنشطة الشركة يكون له خصائص مركز الربحية أو الاستثمار.
مستويات القطاعات	قطاعات عمل وقطاعات جغرافية.	قطاعات عمل أو قطاعات جغرافية أو قطاعات قانونية أو مزيج بينهما.
متطلبات الإفصاح		
أ.قواعد الإفصاح	يتطلب الإفصاح بشكل خاص عن المعلومات التي يفصح عنها لكل قطاع يتم التقرير عنه.	يتطلب الإفصاح عن العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات التشغيل، وحجم المعلومات القطاعية التي يتم مراجعتها من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي، مع التأكيد على الإفصاح عن البنود نفسها التي تستخدمها الإدارة في قياس ربح القطاع وخسارته.
ب. مستوى المعلومات المفصح عنها	فقط على مستوى كل قطاع أساسي مع خفض عدد البنود المطلوب الإفصاح عنها للقطاعات الثانوية	على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الشركة ككل، مع خفض عدد البنود الإجبارية المطلوب الإفصاح عنها.
ج. سياسات ومصدر المعلومات المفصح عنها	استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات بحيث تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة ككل. (نظام معلومات المحاسبة المالية)	استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير الداخلية المستخدمة في تقييم أداء القطاعات وتخصيص الموارد بواسطة الإدارة. (نظام معلومات المحاسبة الادارية والتقارير الداخلية)

وتأسيساً على العرض السابق للاختلافات الجوهرية بين كلا المعيارين، يرى الباحث أن التعديلات الواردة على المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ على الرغم من أنه فتحت الباب لوجود مساحة من التقدير الشخصي إلا أنها قامت بتوسيع مستوى الإفصاح القطاعي الى أعلى مستوياته للمستخدم الخارجي للقوائم المالية.

١٢. الدراسة التطبيقية

تختلف طريقة ومستوى الإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية عقب تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١، ومن ثم يمكن اختبار فرض الدراسة والذى ينص علي : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣.

- **المتغيرات الحاكمة للدراسة:** تتمثل المتغيرات الحاكمة للدراسة في مجموعة العوامل الخاصة بالشركة والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية والتي تتمثل في (Faisal, et al., 2016; Ibrahim, et al., 2014;Kobbi- fakhfakh, et al., 2018):
  - معدل العائد على الأصول: وهو صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على اجمالي الأصول.
  - مستوى الاستحقاقات: وهو الفرق بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية.
- **نموذج اختبار الفرض الإحصائي للدراسة** : يسعى الباحث من خلال الفرض الإحصائي الأول إلى اختبار الفروق الجوهرية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣ "التقارير القطاعية" والمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ "القطاعات التشغيلية"، ومن ثم سيقوم الباحث باستخدام اختبار الفروق الجوهرية الإحصائي t-test بالإضافة الى تطبيق نموذج الانحدار التالي:

$$DL\ Segments = \beta 0 + \beta 1\ EAS\ No.\ 41 + \beta 2\ Controls + \varepsilon \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

DL Segments = مستوى الافصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية؛

EAS No. 41 = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Controls = المتغيرات الحاكمة للنموذج السابق عرضها سابقاً.

- **عينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ولكن تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ بدأ تطبيقه في يناير ٢٠١٦، فضلاً عن عدم وجود قطاعات تشغيلية لدى كل الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. وبناء على ذلك يمكن للباحث اختيار العينة باستخدام الطريقة التحكمية التي تخضع إلى الأسلوب الانتقائي الحكمي الذي يعتمد على اختيار العينة من خلال الشركات المدرجة في المؤشر المصري EGX 100 الخاص بحصر أكثر الشركات تداولاً في سوق الأوراق المالية المصري، ونظراً لأن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ بدأ تطبيقه في يناير ٢٠١٦ فان عينة الدراسة التي يمكن من خلالها اختبار الفروق الجوهرية ستبدأ قبل تطبيق المعيار بعامين وتنتهي في عام ٢٠١٧. وباستبعاد الشركات التي لا تملك قطاعات تشغيلية ومدرجة ضمن المؤشر وعددها ٦٥ شركة يصل حجم العينة الى ٣٥ شركة، وباستبعاد الشركات التي لا تفصح وفقاً للمعيار المحاسبي المصري ٤١ وعددها ١٥ شركة يبلغ حجم العينة ٢٠ شركة، وقد سجلت هذه الشركات عدد ٨٠ مشاهدة.

جدول(٢) اجراءات تحديد عينة الدراسة

بيان	عينة سنوية
الحجم المبدئي للعينة	١٠٠ شركة
(-) شركات لا تتسم بوجود قطاعات تشغيلية	٦٥ شركة
(-) شركات لا تلتزم بالمعيار ٤١	١٥ شركة
صافي العينة	٢٠ شركة

- **مصادر الحصول على بيانات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:** اعتمد الباحث على العديد من المصادر للحصول على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية، وهم: موقع البورصة المصرية ، وموقع معلومات مباشر مصر، وبعض المواقع الالكترونية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، وقد استطاع الباحث من خلال هذه المصادر الحصول على البيانات التالية:

ولأغراض تحليل بيانات عينة الدراسة يتضح وجود دمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية العرضية (Panel Data) وهي تعبر عن مجموعة المشاهدات التي يتم تكرار قياساتها عند عدد من الوحدات على عدة فترات زمنية، ولهذا تتضمن هذه المشاهدات في البيانات الزمنية المقطعية على الأقل بعدين؛ الأول بعد مقطعي عرضي (المستعرض) Cross – Sectional Dimension معرف بالمؤشر (i) والذي يمثل الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والبعد الثاني زمني Time Series Dimension ويعرف بالمؤشر (t) الذي يمثل فترة الدراسة. وتتميز البيانات المقطعية العرضية بعدة مزايا تتمثل في:

- ✓ التحكم في عدم تجانس الوحدات (Heterogeneity)، حيث أن البيانات الزمنية المقطعية تأخذ في عين الاعتبار الاختلاف بين الشركات والمشاهدات التي تخصها، وهو ما يحقق تفادي الحصول على أي تحيز في التقدير وخلق نتائج متحيزة.
- ✓ الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات العرضية يتيح الفرصة لدراسة المزيد من المشاهدات، مما يؤدي الى مزيد من التباين، والمزيد من درجات الحرية والكفاءة، والقليل من الازدواج الخطي بين المتغيرات.
- ✓ البيانات الزمنية المقطعية أكثر قدرة على دراسة ديناميكية التغير، وذلك بدراسة المشاهدات في الوحدات المختلفة على مدار الزمن.
- ✓ البيانات الزمنية المقطعية أكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن كشفها بسهولة في محض البيانات العرضية فقط أو بيانات السلاسل الزمنية بمفردها.

ولأغراض تحليل البيانات استعانت الباحث بالبرنامج الاحصائي (SPSS) الاصدار الخامس والعشرين، ولأغراض اختبار الفروض الإحصائية للدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في: الإحصاءات الوصفية (Descreptive Statistics)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الاستناد الى قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس الجودة الاحصائية للنموذج، والوقوف على تأثير الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ على قرارات الاستثمار.

- **اختبارات قياس استقرار السلسلة الزمنية والتوزيع الطبيعي:** للتحقق من صحة نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد للدراسة لا بد من تحقق استقرار السلسلة الزمنية ومدى

اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ولغرض اختبار ذلك لا بد من تحقق بعض الشروط التي تتمثل في:

- ✓ التجانس Homoscedasticity ومعناه ثبات التغير (التباين) في قيمة البواقي. عندما يكون هناك تجانس فإن البواقي ستكون متساوية إلى حد ما عند جميع القيم أو بمعنى آخر لن نلاحظ اتجاه لزيادة أو نقصان البواقي مع تغير قيمة المتغير المستقل. فمثلا لو حاولنا دراسة العلاقة بين حجم المبيعات وسعر البيع فإننا لن نلاحظ أن البواقي تتجه للزيادة مع زيادة سعر البيع.
- ✓ استقلالية البواقي Independence of Residuals بمعنى أن الباقي لأي نقطة لا يعتمد على الباقي في النقطة أو النقاط السابقة. عندما تكون البواقي غير مستقلة فإننا نحتاج أن نستخدم نموذجا آخر يأخذ في الاعتبار هذه العلاقة.
- ✓ التوزيع الطبيعي للبواقي Normality of Residuals ينبني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل مثل سعر البيع. وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفرا.

وبالتالي، استلزم الأمر من الباحث اختبار تجانس تباين البواقي للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية واتباع التوزيع الطبيعي للبيانات وتتمثل أهم هذه الاختبارات في اختبار White Test الذي يقوم باختبار الفرض العدم القائل بأن تباين بواقي نموذج الانحدار يتسم بالتجانس، فاذا كانت قيمة كا^{2} المحسوبة أقل من القيمة الحرجة التي غالباً ما تكون ٥% يمكن قبول الفرض العدم والذي يعني تجانس تباين بواقي نموذج الانحدار، ومن ثم عدم وجود مشاكل بنموذج الانحدار تتعلق بعدم تجانس تباين البواقي، وهو ما يشير إلى استقرار السلسلة الزمنية واتباع البيانات للتوزيع الطبيعي. ويمكن للباحثة عرض نتائج اختبار وايت في الجدول التالي:

White's test for Ho: homoskedasticity
against Ha: unrestricted heteroskedasticity
Prob > chi2 = 0.0000 chi2 = 537.94
Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test

Source	chi2	P
Heteroskedasticity	537.94	0.0000
Skewness	205.31	0.0000
Kurtosis	2.39	0.1221
Total	745.64	0.0000

يتبين من نتائج الاختبار السابق أن قيمة قيمة كا^{2} المحسوبة أقل من ٥% وهو ما يشير إلى عدم وجود أي مشاكل بنموذج الانحدار تتعلق بعدم تجانس تباين البواقي، وفي ذلك دلالة على استقرار السلسلة الزمنية واتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

- **نتائج الدراسة:** يمكن للباحث مناقشة نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: الإحصاءات الوصفية عبارة عن مجموعة الأساليب المعنية بجمع مفردات الدراسة الإحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (٣) الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٣): الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
SPR	80	-.90	7.92	.3477	1.10780
TV	80	9.59	78.80	21.7029	11.81170
DL Segments	80	-12.23	11.67	.4425	2.69543
EAS No. 41	80	.01	1.57	.4957	.25060
Roa	80	-.69	.40	.0529	.10542
Acc	80	13.26	25.02	20.3625	2.26521

ويتضح لدى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج الإحصاءات الوصفية للدراسة أن الوسط الحسابي للمتغير EAS No. 41 الخاص بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للمعيار

المحاسبي المصري رقم ٤١ يبلغ ٤٩.٥٧% وهي تمثل نسبة الشركات الملتزمة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية ضمن الشركات المدرجة بعينة الدراسة، وهي نسبة جيدة وتقترب من نظائرها في دراسات (e.g., Andre, et al., 2016; Habash, et al., 2016; Obradovic, et al., 2016). كما يبلغ الوسط الحسابي للمتغير DL Segments الخاص بمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية نسبة ٤٤.٢٥% وهي نسبة جيدة تقترب من نظائره بدراسات (e.g., Andre, et al., 2016; Habash, et al., 2016; Obradovic, et al., 2016). وبناء على ذلك يستنتج الباحث أن عينة الدراسة تتشابه مع مثيلتها بالدراسات السابقة، مما يمكن للباحث من مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة.

مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة: يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٤) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل VIF للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي.

ويتضح لدى الباحث من نتائج الجدول رقم (٤) عدم وجود نسبة ارتباط أعلى من ٠.٨ وهو ما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج النهائية.

كما يتبين من نتائج الجدول رقم (٤) وجود علاقة طردية بين المتغير EAS No. 41 والمتغير DL Segments وهو ما يشير إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ أدى الى زيادة مستوى الافصاح عن القطاعات التشغيلية، كما توجد علاقة طردية بين المتغير DL Segments والمتغير TV وهو ما يشير الى أن مستوى الافصاح وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ أدى الى زيادة حجم التداول ومن ثم زيادة فعالية قرارات الاستثمار. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن للباحث الجزم بصحة هذه النتائج حتى يتم اختبار الفروض والوصول إلى النتائج النهائية.

جدول رقم (٤): مصفوفة ارتباط بيرسون

		SPR	TV	DL Segments	EAS No. 41	Roa	ACC
SPR	Pearson Correlation	1	-.514**	-.236**	.036	-.102	-.079
	Sig. (2-tailed)		.000	.001	.626	.168	.289
	N	80	80	80	80	80	80
TV	Pearson Correlation	-.514**	1	.595**	-.429**	.079	.366**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.286	.000
	N	80	80	80	80	80	80
DL Segments	Pearson Correlation	-.236**	.595**	1	.148*	.396**	.183*
	Sig. (2-tailed)	.001	.000		.045	.000	.013
	N	80	80	80	80	80	80
EAS No. 41	Pearson Correlation	.036	-.429**	.148*	1	.317**	-.285**
	Sig. (2-tailed)	.626	.000	.045		.000	.000
	N	80	80	80	80	80	80
Roa	Pearson Correlation	-.102	.079	.396**	.317**	1	.084
	Sig. (2-tailed)	.168	.286	.000	.000		.260
	N	80	80	80	80	80	80
ACC	Pearson Correlation	-.079	.366**	.183*	-.285**	.084	1
	Sig. (2-tailed)	.289	.000	.013	.000	.260	
	N	80	80	80	80	80	80

نتائج تحليل الانحدار: يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية، وذلك لكل نموذج على حدة وذلك على النحو التالي:

- **نتيجة اختبار فرض للدراسة:** يهدف الفرض الأول للدراسة إلى اختبار مستوى الفروق الجوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية باستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣، وهو ما يمكن للباحثة التأكد منه أولاً باستخدام نتائج اختبار المؤشر الإحصائي T-test من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥): اختبار العينات المقارنة بين مستويات الافصاح

		T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Pair 1	DL41 - DL33	6.934	79.000	0.000	10.600	13.674	1.529	7.557	13.643

يتضح من التحليل الإحصائي بالجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة تعادل ٦.٩٣٤ بينما قيمة (T) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ مما يعني قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، في ذلك دلالة على وجود اختلافات جوهرية بين مستوى الافصاح وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ والمعيار المحاسبي المصري رقم ٣٣، كما يلاحظ أن الإشارة موجبة وهو دليل على ارتفاع مستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١.

وتأكيداً للنتائج السابق عرضها يمكن للباحث تحليل التباين أحادي الاتجاه بين المتغيرات المستخدمة للدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦): نتيجة تحليل التباين أحادي الاتجاه

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15831.768	3	5277.256	91.915	.000[b]
	Residual	8956.632	77	57.414		
	Total	24788.400	80			

حيث يتبين من نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه معنوية قيمة F المحسوبة مما يشير الى ارتفاع مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١.

وعلاوة على النتائج السابقة، يمكن للباحث التأكيد عليها من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) للتعرف على أثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤١) على مستوى الافصاح عن القطاعات التشغيلية واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (١) تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥).

ويتبين لدى الباحث من خلال الجدول رقم (٥) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٦٣.٢% وهي نسبة أفضل بكثير من نظائرها بالدراسات السابقة (e.g., Andre, et al., 2016; Habash, et al., 2016; Obradovic, et al., 2016) حيث تبلغ ٤٢.٨%، ٣٨.١٨%، ٥٤.٣٦% على التوالي. كما تشير تلك النتائج الى أن الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ٤١ يمكنه أن يفسر التباين الكلي في مستوى الإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية بنسبة ٦٣.٢% .

Variable	جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول المتغير التابع : مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية		
	Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	37.1090	8.0600	0.0000
EAS No. 41	19.4350	15.6220	0.0000
ROA	-5.3620	-1.0950	0.2750
ACC	-0.8440	-1.1420	0.2550
industry dummies			Included
year dummies			Included
F	**91.915**		
Sig.	**0.000**		
VIF Max	**1.180**		
N	**80**		
Adj. R2	**63.20%**		

وبالنظر إلى معنوية المعاملات داخل النموذج فيتبين من خلال الجدول رقم (٦) معنوية معامل المتغير EAS No. 41 حيث أن (β1 = 19.43, t = 15.62 > 2)، وفي الوقت نفسه تحمل إشارة موجبة وهو ما يشير الى أن تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة.

ومن ناحية أخرى يتبين أن أقصى قيمة لمعامل VIF تبلغ ١.١٨ وهي أقل من ١٠ مما يدل على أن الباحث لم يعان من أي مشكلة من مشاكل الازدواج الخطي. بالإضافة إلى ذلك يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع من خلال معرفة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ الخاص بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية على النحو التالي:

المتغير التابع = ثابت الانحدار + (قيمة بيتا × تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ الخاص بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية).

ويمكن توضيح هذا النموذج على النحو التالي:

مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية = ٣٧.١ + ١٩.٤٤ × تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ الخاص بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وبناء على ذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ الخاص بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

- **نتائج البحث** يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة على النحو الآتى:

✓ اتفقت العديد من الأدبيات المحاسبية على سهولة قراءة المعلومات القطاعية باستخدام المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ IFRS 8 و الذى انبثق منه المعيار المحاسبي المصري ٤١"القطاعات التشغيلية".

✓ مستوى الامتثال للمعيار الدولي للتقرير المالي ٨ IFRS 8 أفضل من معيار المحاسبة الدولي IAS 14 R.

كما توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن :

✓ التزام ٢٠% فقط من المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المصري بالشكل الملائم للإفصاح القطاعي خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

- ✓ مستوى الإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري ٤١"القطاعات التشغيلية" أفضل من معيار المحاسبة المصري ٣٣ "التقارير القطاعية".

- **توصيات البحث:** في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى :

- ✓ ضرورة المتابعة و الرقابة على المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري –محل تطبيق المعيار– حيث اتضح عدم التزام معظم تلك المنشآت بتعليماته.
- ✓ ضرورة تفعيل البنك المركزى المصري للمعيار المحاسبي المصري ٤١ "القطاعات التشغيلية"، بدلا من المعيار المحاسبي المصري ٣٣ "التقارير القطاعية".
- ✓ إعداد دورات تدريبية لمعدى القوائم المالية لمواكبة آخر تطورات المعايير المحاسبية بانتظام.
- ✓ اتخاذ المراجع الخارجى اجراء حاسم ضد المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية التي لا تلتزم أو تتلاعب بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعيار الأخير.

- **الأبحاث المستقبلية المقترحة:**

- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري ٤١ بدقة تنبؤات المحللين الماليين.
- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري ٤١وجودة الأرباح.
- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري٤١ والمقدرة التقويمية.
- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري٤١ وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.
- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري٤١ ومستوى حوكمة الشركات.
- ✓ علاقة الإفصاح القطاعي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري ٤١والمسئولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- حماد ، طارق عبد العال (٢٠٠٧). الدليل العملى لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية . الجزء الرابع ، الدار الجامعية ،الإسكندرية.
- رزق ،هبه عبد العاطى محمد (٢٠١١) . تحديد مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية : (دراسة تحليلية) ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ع (١) ، مج (٢٥) . ص.ص: ١٥٩ – ١٨٧ .
- الزغبى ، ايمان فتحى أسعد (٢٠١٨).أثر تكنولوجيا المعلومات على الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بهدف تحقيق جودة التقارير المالية:دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بنها.
- عاشور، ايهاب محمد كامل (٢٠١٣). تحليل العلاقة بين معلومات التقارير القطاعية وتكاليف الوكالة وأثرها على إحكام قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري– دراسة ميدانية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الخامس، السنة الثالثة، ٢٨٧ – ٣٤٦.
- عبد الحميد ، على عبدالعليم (١٩٩١). التقارير الجزئية كأداة لتحسين الإفصاح المحاسبي في وحدات القطاع العام الصناعى المتنوعة النشاط في ج. م . ع دراسة ميدانية ، مجلة البحوث المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد الخامس، العدد الثانى .
- عبدالرحيم ، رضا محمود محمد (٢٠١٨). اثر درجه الافصاح عن المعلومات القطاعيه وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم ٤١ على قيمه الشركه :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٢ ، ع ٤ .
- عبدالعزيز، محمد قطب عبد العزيز (٢٠٠٥)، استخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المنشورة – دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

- على، عرفات حمدى عبدالنعيم (٢٠١٨).تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعي طبقاً للتعديت الواردة بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٤١ على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية من منظور الوكالة : دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي ،جامعة عين شمس ، مج٢٢ ،ع ٣ ، ص.ص ٨٨٨- ٩٤١.
- العمرى ، أحمد . سويدان ،ميشيل . عبد ،سوزان (٢٠٠٧) .الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية : (دراسة ميدانية) . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ع(٢) ، مج(٤٤) ،ص.ص ٤١- ٧٩ .
- العوام ، عاطف محمد (١٩٩٧) . التقارير المالية القطاعية كأداة لقياس المخاطر و التنبؤ بالعوائد ."، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، ع(٣) ، ص.ص: ٤٠١ – ٤٤١.
- متولى ، أحمد زكى حسين (٢٠٠٩) . الافصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات : (مع دراسة اختبارية) ، مجلة التجارة و التمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، مجلد (١) ، ص ١٨٣ – ٢٥٦ .
- محمد، عبير عماد الدين رياض (٢٠١٥). تقييم أثر معلومات التقارير القطاعية على ترشيد تكاليف الوكالة بشركات قطاع الاتصالات المقيدة بالبورصة المصرية طبقاً للمعايير المحاسبية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التجارة.
- وزارة الاستثمار ، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري (٣٣) ، التقارير القطاعية ، ٢٠٠٦.
- وزارة الاستثمار ، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري (٤١) ، القطاعات التشغيلية ، ٢٠١٥.
- يوسف، أبو بكر محمد (٢٠١٦). قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم- دراسة امبريقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثامن و الثلاثين، الجزء الثانى، ١٦٣- ٢٠٩.
- https://www.mubasher.info/countries/eg
- https://sa.investing.com/
- http://abuqir.net/home

- http://ajwa-egypt.com/
- http://deltasugar.com/
- http://egytrans.com/
- http://iconegypt.com/
- http://ir.elsewedyelectric.com/ar
- http://ir.ghabbourauto.com/ar/company-profile
- http://ir.sodic.com/ar
- http://mahaseel.com/
- http://www.alshamscompany.com/
- http://www.amic-eg.com/Arabic/Home
- http://www.arabcot.com/
- http://www.beltonefinancial.com/
- http://www.ececables.com/
- http://www.ecitp-americana.com/Ar/Default.aspx
- http://www.egyptalum.com.eg/
- http://www.ekholding.com/
- http://www.elnasr-dehydration.com/
- http://www.hadisolb.com/
- http://www.hhd.com.eg/
- http://www.ibnsina-pharma.com/r
- http://www.istithmaraat.com/
- http://www.misrns.com/ar/index/
- http://www.pachin.net/index.php/ar/
- http://www.pioneersholding.com/
- http://www.qalaaholdings.com/
- http://www.remcogroup.net/english/
- http://www.sinaicement.net/
- http://www.svcc-eg.com/
- http://www.talaatmoustafa.com/defaultar.aspx
- http://www.wadigroup.com/
- https://alexcont.com/ar
- https://amoceg.com/
- https://orascomde.com/ar/about-us
- https://www.alexflourmills.com/
- https://www.amer-group.com/
- https://www.arabiancement.com/A
- https://www.ebebank.com/ar

- https://www.efghermes.com/ar/Pages/default.aspx
- https://www.eg-bank.com/
- https://www.emaarmisr.com/
- https://www.faisalbank.com.eg/FIB/arabic/index.html
- https://www.hdb-egy.com/
- https://www.orascom.com/
- https://www.qnbalahli.com/sites/qnb/qnbegypt/page/en/en-home.html
- https://www.suezcement.com.eg/ar
- www.arabianrealestate-aleco.comhttp://
- www.cairoinvest.com.eg
- www.cpg.com.eg
- www.egyptgas.com.eg
- www.gmceg.com
- www.nilesat.com.eg
- www.phdint.com
- www.rayacorp.com
- www.sheeni-egypt.com
- http://www.ezzsteel.com/default.asp?pageID=1
- http://ir.te.eg/
- https://www.sidpec.com/ar/
- https://orascomih.com/ar/
- http://www.mopco-eg.com/
- http://www.adi-alahly.com/index.php/en/
- http://arload.com.eg/
- http://www.cleopatrahospitals.com/ar/home/
- http://www.qenacement.com/ar/
- http://www.juhayna.com/ar/
- https://www.adib.eg/arabic/
- http://obourland.com/
- http://www.domty.org/ar/home
- http://www.goldencoast-eg.com/
- http://www.easternegypt.com/
- https://mnhd.com/ar/
- http://sarwa.capital/
- http://www.maridivegroup.net/
- http://edita.com.eg/ar/
- http://www.mci.com.eg/

- https://www.gemma.com.eg/
- https://www.liftslab.net/
- http://efic-eg.com/ar
- https://empc.com.eg/ar/
- https://egy.naeemonline.com/naeem/index.aspx
- http://www.cairooil.com/AboutUs-a.aspx
- https://www.cibeg.com/Arabic/Pages/default.aspx
- http://www.elsaeed-contracting.com/
- https://www.ca-egypt.com/ar/investor-relation/?bank_segment=personal-banking
- http://www.universal-unipack.com/
- http://www.cdicoeg.com/
- http://www.mena.com.eg/ar/
- http://www.atlascontracting-eg.com/
- http://www.portogroup.com/ar
- http://extractedoils.com/website/index.php/en/
- https://www.canalshipping.net/cms/
- http://ir.dicefactory.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/#

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية

- Aboud, A., Roberts, C., & Hussainey, K. (2019). The impact of IFRS 8 on segment information quality in the European Union: a multi-dimensional analysis. *International Journal of Disclosure and Governance* ,*16(2-3)* ,100-115.
- Abu-Serdaneh, J., & Zuriekat, M. (2009). Segment Reporting in Jordanian Listed Companies. *Arab Journal of Administrative Sciences*, *16*(3), 489-516.
- Alanezi, F. S., Alfraih, M. M., & Alshammari, S. S. (2016). Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies. *International Business Research*, *9*(1), 136-153.
- Alanezi, F. S., Alfraih, M. M., & Alshammari, S. S. (2016). Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies. *International Business Research*, *9*(1), 136.

- André, P., Filip, A., & Moldovan, R. (2016). Segment Disclosure Quantity and Quality under IFRS 8: Determinants and the Effect on Financial Analysts' Earnings Forecast Errors. *The International Journal of Accounting*, *51*(4), 443-461.
- Arya, A., Frimor, H., & Mittendorf, B. (2013). Compliance with segment disclosure initiatives: implications for the short and long run. *Managerial and Decision Economics*, *34*(7-8), 488-501.
- Birt, J., & Shailer, G. (2011). Forecasting confidence under segment reporting. *Accounting Research Journal*.
- Botosan, C., Mcmahon, S., and Stanford, M.,(2009). Representationaly Faithful Disclosure, Organizational Design and Manager's Segment Reporting Decisions, Working Paper, University of Utah.
- Chen, P. F., & Zhang, G. (2003). Heterogeneous investment opportunities in multiple-segment firms and the incremental value relevance of segment accounting data. *The Accounting Review*, *78*(2), 397-428.
- Cho, Y. J. (2015). Segment disclosure transparency and internal capital market efficiency:
- Deppe, L., & Omer, S. C. (2000). Disclosing disaggregated information. *Journal of Accountancy*, *190*(3), 47.
- Farías, P., & Rodríguez, R. (2015). Segment disclosures under IFRS 8's management approach: has segment reporting improved?. *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Espanola de Financiacion y Contabilidad*, *44*(2), 117-133.
- Habbash, M., Hussainey, K., & Ibrahim, A. (2016). The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, *12*(3), 213-236.
- Henderson, S. S., & Smith-King, E. J. (2015). Sectoral decision making: structures, processes
- Kajüter, P., & Nienhaus, M. (2017). The impact of IFRS 8 adoption on the usefulness of segment reports. *Abacus*, *53*(1), 28-58.
- Kobbi-Fakhfakh, S., Shabou, R. M., & Pigé, B. (2018). Determinants of segment reporting quality: evidence from EU. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.

- Lenormand, G., & Touchais, L. (2014). IFRS 8 versus IAS 14–The management approach to segment information: effects and determinants. *Comptabilité-Contrôle-Audit*, *20*(1), 93-119.
- Mardini, G. H. (2017). Narrative Disclosures under IAS 14R and IFRS 8 by Qatar Listed Companies. *GSTF Journal on Business Review (GBR)*, *2*(3).
- Mardini, G. H., Crawford, L., & Power, D. M. (2015). Perceptions of external auditors, preparers and users of financial statements about the adoption of IFRS 8: Evidence from Jordan. *Journal of Applied Accounting Research*, *16*(1), 2-27.
- Marton, G. (2015). *The application of International Financial Reporting Standard 8 Operating Segments: evidence from UK companies* (Doctoral dissertation, Heriot-Watt University).
- Nichols, N. B., Street, D. L., & Cereola, S. J. (2012). An analysis of the impact of adopting IFRS 8 on the segment disclosures of European blue chip companies. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *21*(2), 79-105.
- Obradović, V., & Karapavlović, N. (2016). External segment reporting in the Republic of Serbia. *Economic Themes*,54(1*)* ,155-176.
- Venkataraman, R. (2001). The impact of SFAS 131 on financial analysts' information environment, working paper , Pennsylvania State University .